

حركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجاً

**المدرس الدكتور
حسين سامي عبد الصاحب شير علي
كلية الفقه / جامعة الكوفة**

حركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجاً



حركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجا

المدرس الدكتور

حسين سامي عبد الصاحب شير علي
كلية الفقه / جامعة الكوفة

المقدمة:

لا يخفى: أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف، وهي لغة التفسير والعقيدة وبالتالي هي الهوية الأساسية للمسلمين في العالم وقد كان لها أثر كبير بحكم اتساع ألفاظها وحركية دلالاتها وشمول معانيها - في التعبير عن مراد الشارع المقدس من الأحكام الشرعية تفصيلا وإجمالا، وتقييدا وإطلاقا وتخصيصا وعموما، أصالة وظهورا وتنصيحا، الأمر الذي جعل من دلالات ألفاظها المتنوعة أدوات فاعلة في مجال فهم النص الديني المؤدي إلى الاستنباط الواقعي للحكم الشرعي مهما تعددت وسائل هذا الاستنباط وطرقه وأساليبه.

• وللتدليل على هذه الخاصية المهمة، يتناول هذا البحث لفظة (لا بأس) التي وردت على السنة أهل البيت عليهم السلام في حديثهم الشريف ضمن دلالة نفي الحرج عن كثير من أفعال المكلفين التي لم يجدوا لها تشريعا نصيا في كتاب أو غيره، وقد استخدم الأئمة عليهم السلام هذا التعبير للإجابة على تساؤلات كثيرة في عداد الآلاف تختلف كليا وجزئيا ونوعيا في مضامينها ومداخلاتها .

هذا الجهد البسيط محاولة استقرائية جادة عرض الباحث من خلالها التعددية الدلالية للفظ الواحد في إطار السياقات التشريعية المستنبطة من نص المعصوم ضمن استقراءين :
الأول: الدلالة الكلية والتي تضمنت المشتركات الدلالية لظاهرة نفي البأس في حديث أئمة أهل البيت عليهم السلام .

الثاني: الدلالة الجزئية والتي تناولت تعدد الدلالات في إطار اللفظ الواحد على وفق اختلاف السياقات الكلامية .

الاستقراء الأول

الدلالة الكلية

والمراد بها الملاحظات الدلالية العامة لظاهرة نفي البأس المتمثلة بعبارة (لا بأس) والتي تشترك في إطارها جميع الدلالات التفصيلية .

البحث الأول

الفرق بين نفي البأس ونفي الجناح

لاشك إن نفي البأس هو عملية رفع الحرج عن المكلف في الإتيان ببعض التصرفات والأفعال الجزئية وتجوز فعلها من خلال رفعها عن قائمة المحظورات الشرعية وإدراجها ضمن المسائل الداخلة في الإطار الشرعي .

ومثال ذلك: جميل بن دارج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن سؤر الدواب والغنم والبقر، أيتوضأ منه ويشرب ؟

قال: (لا بأس) ^(١)، وهذه الإجابة جوزت الوضوء بفضل الماء المتبقي من شراب الدواب وأباح استعماله في ظروف الشحة.

وقد سبق الاستعمال القرآني إلى تلك الدلالة من خلال ماورد في بعض آياته من قبيل لفظ (نفي الجناح) التي تتطابق إلى حد ما مع (نفي البأس) في المؤدي العام، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ^(٢)، والجناح بمعنى الإثم والجرح ^(٣) دلالة ظاهرة على إباحة التقصير في الصلاة للمسافر، شأنه في ذلك شأن نفي البأس، باستثناء أن مؤدى نفي الجناح هو الوجوب.

وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ وَالْمَرْءَ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ^(٤)، فإن الظاهر هو إباحة الطواف، ألا إن أسباب النزول تكشف عن أن الآية في مقام دحض تصور مؤداه إن السعي من أمر الجاهلية، فصحح القرآن هذا التصور راداً إياه إلى أن ما يسعى بينهما من شعائر الله تعالى، فالجملة الخبرية دافعة لتصور معارض لمؤداه، ولذلك قال القرطبي (أن لفظ القرآن لم يأت لإباحة ترك الطواف ولأفيه دليل عليه، إنما جاء لإفادة إباحة الطواف لمن كان يتحرج منه في الجاهلية، فأعلمهم الله أن الطواف ليس محظوراً أذا لم يقصد الطائف مقصداً باطلاً) ^(٥). وبذلك يتضح (أن رفع الجناح عن الطواف بينهما لأجل الصنمين لا إلى عين الطواف) ^(٦).

هركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجاً

ومن هنا فإن (نفي الجناح) يتفق في الدلالة العامة مع (نفي البأس) ويفترق عنه في المؤدى، فالنفي الاول مؤداه الوجوب (لان المقام مقام تشريع فيكفي فيه مجرد الكشف عن جعل الحكم من غير حاجة إلى استيفاء جميع الحكم وخصوصياته)^(٧) بينما (نفي البأس) مؤداه الإباحة الظاهرة أو التجويز دون الوجوب، ولعل المثال المتقدم يوضح أن الموضوع بسؤر الدواب ليس واجب ولكنه مباح مع الضرورة بموجب إمضاء الأمام باستعمال لفظ (لا بأس) للدلالة على الحكم .

البحث الثاني

الفرق بين (نفي البأس) وبين التوقيع المبارك للمعصوم

إن (لا بأس) هو إجابة موجزة لسؤال تقدم به أحد أصحاب المعصوم (عليه السلام) فتكون حصة المعصوم من النص الروائي المنقول محصورة في الإمضاء المتمثل بنفي البأس، أما منطوق السؤال قصر اوطال فهو من لفظ السائل شكلاً ومضموناً، وبذلك يخرج عن كونه من نص المعصوم، ويقترّب في الأداء من التوقيعات المباركة التي تتخذ طابع المكاتبة، وهي (الحديث الحاكي لكتابة المعصوم الحكم، سواء كتبه عليه السلام ابتداءً لبيان حكم، أو في مقام الجواب)^(٨) ولعل الشق الثاني من التعريف (مقام الجواب)، يقترّب من نفي البأس في مقام الجواب على سؤال وأن كان مشافهةً، لأن المشافهة عند توجيه السؤال لابد أن تتحول إلى مكاتبة حين يتداول السؤال والجواب في المدونات الحديثة، ولذلك عرف الشيخ الطريحي التوقيع بأنه (ما يوقع في الكتاب من جواب)^(٩)، وأوضح السيد محمد محمد صادق الصدر (رحمته) بأن التوقيع (يطلق في لسان رواياتنا مطاباً مع العرف السائد آنثذ: على الكلمات القصار التي تملئها أقلام الكبراء في ذيل الرسائل والعرائض ونحوها، لأجل جواب السؤال الذي تتضمنه أو حل المشكلة التي تحتويها)^(١٠).

وهذا المفهوم للتوقيع المبارك يتفق مع نفي البأس أو الإيجاب بـ(نعم) أو الرفض بـ(لا) من ناحية الإيجاز في العبارة دون الدخول في تفصيلات جانبية، أمثال سؤال الحسين بن روح للإمام المهدي (عليه السلام): هل يجوز أن يتزوج بنت امرأة ثم يتزوج جدتها بعد ذلك: فأجاب: (قد نهى عن ذلك)^(١١)، وظاهر دلالة التوقيع المبارك: أن من تزوج امرأة ودخل بها حرمت عليه ابنتها في إطار شروط معنية، وكان التوقيع الماضي هو جواب مقتضب لسؤال، كما أن نفي البأس جواب مختصر اقره الإمام (عليه السلام) حلاً لمسألة مشكلة .

وبناء على ذلك فإن نص المعصوم يقتصر على الجواب أما باقي الحديث فلا يدخل فيه ولا يعتبر منه، إلا إذا أخذنا بنظر الاعتبار الوحدة الموضوعية بين السؤال والجواب، إذ لا يكون للسؤال معنى دون جواب، والعكس صحيح .

البحث الثالث

نفي البأس حكم غير أصيل

أن المستقري لأحاديث نفي البأس الواردة بكثرة في المصنفات الحديثية، لا بد أن يلمس عدم أصالتها في الدلالة على الأحكام الشرعية، أي إنها غير منتجة لحكم أساسي، وإنما هي تمثل بدائل شرعية لاغبار في العمل بموجبها في ظل الظروف الاستثنائية التي لا يمكن الاتيان بالأحكام الأصلية عندها، فعن سماعة قال: سألته عن الماء الجاري يبال فيه ؟ قال: لا بأس به ^(١٢).

وهذا الحكم ليس الأصل فيه أن يتبول المرء في المياه الجارية أو الراكدة عادة وإنما المعروف أن هناك بيوت للخلاء يقضي فيها المرء حاجته دون أن يتنجس أو ينجس ما حوله، ولكن أحكام الضرورة كأن يكون في سفر أو في أماكن مكشوفة أو أي ظروف قد تلجى المرء إلى مخالفة العادة، بمعنى إن رفع البأس هو ليس تشجيع للمكلفين على التبول في أي مكان مما يتقاطع مع الآداب العامة والسلوك الحضاري وإنما هو بديل مؤطر بإطار شرعي يقي المرء من الوقوع في الكراهة أو الحرمة أو الحرج.

ومثله ما عن أبي بصير عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الخنفساء تقع في الماء، أيتوضأ به؟ قال: لا بأس به ^(١٣)، فمن الواضح إن رفع البأس عن مثل هذا الماء مبني على أصالة عدم وجود غيره، وإلا فلا معنى للسؤال، لأن النفس لا تستسيع أصلاً ملامسة الماء الذي تقع فيه الذبابة، فضلاً عن الخنفساء، أو الفئران أو الجراد أو النمل كما جاء في العديد من الروايات ^(١٤) وعلى ذلك فأن مثل هذه الأحكام لا تمثل أولوية في الأداء، وإنما يمكن أن تكون خيارات شرعية بديله، ولعل مثل هذا التصور غير واضح لدى بعض الباحثين من مذاهب العامة، الأمر الذي جعلهم يهتمون فقه الأمامية بالتساهل في مقام الأحكام وعدم الالتزام بالأصول، والواقع إن هذا هو مذهب المسلمين على مختلف نحلهم، فقد روى البخاري ومسلم ما هو أقوى من ذلك حيث ذكرا إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (أتى سباطة قوم، فبال قائماً، ثم دعا بماء ...) ^(١٥) وهذه الرواية - إن صحت - فإنما تدل على إن هذه الحالة حصلت في ظرف غير اعتيادي وخارج عن الإرادة، وإلا كيف يسوغ لرسول الأمة أن يتبول في وضع الوقوف مع ما في هذا الوضع من منافيات الطهارة فضلاً عن الآداب العامة والعياذ بالله.

وهكذا أنبرى علماء العامة من شراح الصحاح لتبرير هذا الموقف واختلاق الأعذار، ومن جملة ما ذكروا، مما فصل فيه صاحب فيض الباري (...) أما بوله قائماً، فمحمول على الأعذار، ففي المستدرک للحاكم: أنه كان لوجع في مابضه - أي باطن ركبتيه - وإسناده وإن كان ضعيفاً، إلا إنه يصلح لبيان الاحتمالات، وعن الشافعي رحمة الله: إن العرب كانت تستشفي لوجع

الصلب بالبول قائماً، وذكر القاضي عياض أنه كان مشغولاً بأمور المسلمين فلعله طال عليه المجلس، وحفزه البول، فلم يمكنه التباعد، ولو تباعد لتضرر....^(١٦) وفي الواقع هم ليسوا بحاجة الى مثل هذه التبريرات أو الاعتذارات عن مقام النبي (ﷺ) لأنه معصوم أصلاً، فلا يمكن أن يأتي بما يخالف مقتضى العصمة، ولكنهم في معرض الدفاع عن صحة ما جاء به البخاري من أجل إثبات قاعدة إن كتابه يأتي بعد كتاب الله من حيث الصحة.

ونخلص من ذلك أن إلى الخيارات الشرعية التنزيلية التي تأتي بعنوان الإباحة مع الضرورة هي موجودة على صعيد التفكير الفقهي الإسلامي بمستوى سنة المعصوم، ولعل مثال التيمم مع انعدام الماء أو التخيير مع الشحة بين الوضوء والشرب، يلقي الضوء حول مشروعية البدائل في ظل الضرورات التي أقر الشارع المقدس بأنها تبيح حتى المحضورات أحياناً.

البحث الرابع

المرادفات المحتملة لنفي البأس

ترد العديد من الألفاظ الجوابية القصيرة التي تحتل دلالتها مجرد نفي البأس، وقد تؤدي أمثال هذه الألفاظ دلالات أخرى قد تفيد الوجوب أو الاستحباب أمثال (نعم) و (حسن) و (أفعل) و (جائز) و (يجوز) وغيرها بالإضافة إلى لا بأس أو يدونها، والضابطة التي تحدد الترادف أو غيره هي دلالة السياق أو ما يدل عليه مضمون النص أصالةً، والأمثلة الآتية توضح المراد:

١. محمد بن علي بن الحسين قال: سئل أبو الحسن الثالث (عليه السلام): هل يقرب إلى الميت المسك والبخور؟ قال: نعم^(١٧)، وسياق الإيجاب في هذا الحديث باستعمال لفظ (نعم) لا يدل على الوجوب وإنما يوصي باستحباب الفعل، وبهذا الدلالة فإن لفظ (نعم) في هذا الحديث خاصة يفترق مع لفظ (لا بأس) الذي عرفنا إنه يرفع الحرج عند الضرورات الشرعية.

٢. قد يحمل لفظ نعم الاستحباب التأكيدي القريب إلى الوجوب، وهو ظاهر في سياق بعض الأحاديث، أمثال ما عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): قال سألت عن المرأة عليها غسل يوم الجمعة والفطر والأضحى ويوم عرفة؟ قال: نعم^(١٨).

لأن هذه الاغسال هي ليست واجبة أصلاً على الرجال، وإنما إتيانها من المستحبات، فيكون فرضها على المرأة لأعلى سبيل الواجب وإنما على سبيل الاستحباب أسوة بالرجال، وإن كان ظاهر الحديث باستعمال السائل لفظ (عليها)، مشعر بالوجوب، إلا أن الواقع غير ذلك، لأن الحر العاملي بوب الحديث بعنوان (باب استحباب الاغسال).

٣. وربما تؤدي دلالة لفظ (نعم) إلى الوجوب رغم كونها واحدة في كل الأحاديث، مثل رواية عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل مات ولم يحج

حجة الاسلام ولم يوصى بها أيقضى عنه ؟ قال نعم ^(١٩).

ولا يخفى دلالة الرواية على وجوب قضاء الحج عن الميت وان لم يوص، فان سئل السؤال حدد الموقف الشرعي بدقة، فكان جواب المعصوم قاطعاً بالوجوب باستخدام لفظ الإيجاب (نعم).

٤. الجمع الدلالي بين لا بأس ونعم:

وقد يرد في نص المعصوم ما يدل على نفي البأس ولكن باستخدام لفظ (نعم)، فتكون (لا بأس) و (نعم) ذات دلالة واحدة وهي جواز الإتيان بالفعل كحالة بديلة للأصل، ومنه سؤال محمد بن مسلم أبا عبد الله (عليه السلام) عن الضرورة أيجب من الزكاة ؟ قال: نعم ^(٢٠). فالأصل إن المرء يجب من ماله، وانما أجازت هذه الرواية حج الضرورة من مال الزكاة فهو تنزل من الأصل.

٥. الجمع اللفظي بين لا بأس ونعم: ربما تجتمع اللفظتين في إجابة الإمام على صعيد واحد، بهدف تأكيد نفي الحرج، والحث أو التشجيع على الآتيان من باب المستحبات ذات المنافع العامة، كما جاء في سؤال علي بن يقطين لأبي الحسن الأول (عليه السلام): (يكون عندي المال من الزكاة فأحج به موالي وأقاربي) ؟

قال: نعم لا بأس ^(٢١)، أو من باب الحث على ترشيد استهلاك الموارد الحيوية كالماء، كما جاء عن أبي بصير عندما سأل الإمام أبي جعفر (عليه السلام) عن الخنفساء تقع في الماء أيتوضأ به ؟ قال: نعم لا بأس به ^(٢٢) ومن الملاحظ أن اجتماع اللفظتين على سبيل التوكيد، ينبغي له ان يكون في مقام الواجب، والمتحصل نتيجة الاستقراء الطويل أن هذا الاجتماع لا يخرج عن أداء الاستحباب، ولا يتعدى إلى الوجوب كما هو حال الأمثلة الماضية فكان أداء لفظ (لا بأس) مقصور على رفع الحرج، وبإضافة لفظ (نعم) إليه صار استحباباً شرعياً، فتكون الأخيرة أضافت إلى الأولى طاقة استحبابية شجعت على ممارستها دون تردد.

٦. قد يتطور نفي الحرج إلى أكثر من الإجابة بنعم في تعبير المعصوم من خلال استعمال ألفاظ أخرى مقاربة في الدلالة ولكنها في نفس الوقت توحى بأكثر من مجرد رفع البأس أو الحرج، أمثل لفظ (حسن) كما جاء في رواية أبان عن أبي الجارود عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن العمرة بعد الحج في ذي الحجة، قال: حسن ^(٢٣). أو بأستعمال لفظ (جائز) الذي يدل على نفي البأس بتعبير الجواز كما في رواية ولاد الخناط. قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الميت يوصي للبنت بشيء قال: جائز ^(٢٤) ومثله لفظ (يجوز) كما جاء في رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عن الوصية للوارث فقال: يجوز ^(٢٥).

البحث الخامس

نفي البأس المشروط

ما أشرنا إليه سابقاً من أنواع نفي البأس، كان مطلقاً في مختلف دلالاته سواء الاستحباب منه أو الوجوب أو الإباحة، وقد استعمل المعصوم لفظة (لا بأس) في حال التقييد، أي لا يمكن نفي البأس إلا بعد استكمال شروطها الشرعية التي ورد ذكرها في نفس النص الدال على نفي الحرج، والروايات الآتية أمثلة تبين طبيعة النفي باستعمال التقييد الشرطي الذي ينتقض النفي بعدم إتيانه:

١. روى العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): «أنة سئل عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم؟ فقال (لا بأس ما لم يخش ضعفاً)»^(٢٦) والضعف هو عدم القدرة على التحمل برؤية الماء مع حال العطش، ومن هنا فإن نفي الحرج مشعر بکراهية العمل مع خشية الضعف، ولعل المطلب يتضح أكثر باستقراء صحيحة منصور بن حازم، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الصائم يقبل الجارية والمرأة؟ فقال: أما الشيخ الكبير مثلي ومثلك فلا بأس، وأما الشاب الشبق فلا لأنه لا يؤمن أن تسبقه شهوته^(٢٧).

فإن تعبير (لا بأس) صريح في رفع الحرج، ولكن الخشية من الوقوع في المحرم هي بمثابة المقدمة لإرتكابه، ومن هنا اكتسب نفي الحرج حكم الكراهة، وهي ظاهرة دلالية نادرة في تعبيرات المعصوم (عليه السلام).

٢. روى حماد عن حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (لا بأس ان يحتجم المحرم ما لم يحلق أو يقلع الشعر)^(٢٨).

فالرواية تنفي البأس عن احتجام المحرم شرط ان يكون الاحتجام قبل الحلاقة، والظاهر أن دلالة الرواية انما تكون في حال الضرورة وليس دونها لورود النهي على لسان بعض الروايات كصحيحة الحلبي قال: سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يحتجم؟ قال: لا الا ان لا يجد بدا - أي مضطراً - فليحتجم ولا يحلق مكان المحاجم^(٢٩)، وبذلك فان نفي الحرج كان بناء على وجود الضرورة مع الشرط.

٣. روى ابان عن محمد بن علي الحلبي قال: (سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الطواف خلف المقام قال: ما أحب ذلك، وما أرى به بأساً، فلا تفعله إلا أن لا تجد منه بدا)^(٣٠).

فالأمام (عليه السلام) لا يرى في الطواف خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) بأساً، أي في حال الضرورة وظاهر الأمر كراهة الخروج عن الحد، بل الحرمة مع الاستطاعة وهكذا، فإن نفي الحرج في هذه الرواية مشعر بالكراهة الشديدة فالأصح الطواف خلف المقام إلا مع عدم القدرة المستحكم (إلا أن لا تجد منه بدا) على إتيانه ومثله ما رواه سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد

هركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجاً

عن الحسين بن سعيد بن فضالة بن أيوب بن عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب ثم تيمم فأمنأ ونحن ظهور فقال لا بأس به (٣١).

فإن نفي البأس عن إمامة المجنب المشوب بالكراهة ومشعر بها، لورود جملة من الإخبار المعارضة، الأمر الذي جعل الشيخ الطوسي يبرر إيراد هذه الرواية رغم إن عدم البأس فيها يوحى بالكراهة قائلاً (لورود إخبار كثيرة تتضمن جواز ذلك فاحتجنا أن نجمع بينها) (٣٢)، وإلا فإن الاعتراف بنفي الحرج مع الكراهة محمول على الضرورة المبررة بعدم وجود الماء أو قلته أو غير ذلك من الأعذار.

٤. وعن سماعة عن أبي عبد الله في رواية غسل الجنابة قال (إذا أصاب الرجل الجنابة فأراد الغسل فليفرغ على كفيه وليغسلهما دون المرفق ثم يدخل يده في إنائه، ثم يغسل فرجه ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه ثم يضرب بكف من ماء على صدره، وكف بين كتفيه، ثم يفيض الماء على جسده كله، فما إنتضح من ماءه في إنائه بعد ما صنع ما وصفت لك فلا بأس (٣٣).

فالرواية تضع نفي البأس أو الحرج في مقابل الأداء الترتيبي كاملاً لغسل الجنابة، بمعنى إن هذا الأداء أصبح شرطاً لبراءة الذمة من المكلف.

الحسين بن سعيد عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الصلاة في جلود الثعالب فقال: إذا كانت ذكية فلا بأس (٣٤). ومع دلالة العديد من الروايات على حرمة الصلاة في جلود الثعالب، فقد أحتمل الشيخ الطوسي إن نفي البأس المشروط مقيد بالملبس الخارجي مثل القلنسوة أو ما شابهها (٣٥).

الاستقراء الثاني

الدلالة الجزئية

المستقرئ لنصوص الحديث الشريف استقراءً دقيقاً لا بد أن يلحظ تنوع الدلالات التي يرمي إليها نفي البأس بحسب مضمون كل رواية منها، مما يؤثر سعة الطاقة الدلالية التي يتضمنها تعبيد نفي البأس، وحركية هذه الطاقة التي لا يمكن تحديدها ضمن إطارات ثابتة، فهي تتحرك مع طبيعة النص اتساعاً وتضييقاً، وتتحكم في إدارته الدلالية وجوباً وندباً وكراهة وحرمة وترخيصاً وعزيمة زماناً ومكانياً، سبباً ومسبباً... إلى غيرها مما سوف يتضح مع العنوانان الآتية ومصاديقها الروائية:

١. نفي البأس الإجمالي والتفصيلي:

وهو أن تكون الدلالة على الحكم دلالة إجمالية غير تفصيلية، إذ يفترض أن يكون لها تفصيل في رواية أخرى يعمل على تقييد نفي البأس أو التفصيل فيه كما في المثال:
عن محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الله القداح عن جعفر عن أبيه (عليه السلام) إن علياً سئل عن رجل ركع ولم يسبح ناسياً؟ قال تمت صلاته (٣٦)
وظاهر دلالة الحديث إن الحكم بتمام الصلاة للناسي هو حكم مجمل مقتضاه عدم قبول ذلك بالنسبة للعامة، ولذلك قال الطوسي (فأما الذي يدل على أنه إذا تركه متعمداً فلا صلاة له ما رواه:

محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن عثمان بن عبد الملك عن أبي بكر الحضرمي قال: قال أبو جعفر: تدري أي شيء حد الركوع والسجود؟ فقلت: لا، قال: سبّح في الركوع ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده وفي السجود سبحان ربي الأعلى وبحمده ثلاث مرات، فمن نقص واحدة نقص ثلث صلاته ومن نقص ثنتين نقص ثلثي صلاته ومن لا يسبح فلا صلاة له) (٣٧)

فان حكم الرواية الأولى أصبح مجملاً بنفي البأس عن الناسي، فيما كان حكم الرواية الثانية تفصيلاً بين الناسي والمتعمد، حيث أوضحت إن لا صلاة دون تسبيح بحال من الأحوال. وذات الدلالة تحملها رواية سعد عن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الصلاة في ثوب ديباج؟ فقال: ما لم يكن فيه التماثيل: فلا بأس (٣٨)، التي دلت إجمالاً على حلية الصلاة في ثوب الديباج المطرز بالتماثيل وهي دلالة مخالفة للعديد من الروايات التي حرمت هذا الحال في الصلاة، لولا وجود التفصيل في روايات أخرى والذي أوضح إن الحلية ورفع الحرج مقصور على الصلاة في حال الحرب، ومنها ما رواه سعد ذاته عن محمد بن عيسى عن سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لباس الحرير والديباج؟ فقال: إما في الحرب فلا بأس وإن كان فيه تماثيل (٣٩)

٢. البأس المقترن بفعل المعصوم:

إذا إقترن نفي البأس بما يدل على إن المعصوم ذاته قد أستعمل الحكم الدال عليه، فأن هذه القرينة مهما كان لفظها، فلا بد أن تدل على وجوب الفعل وليس على نفي الحرج عنه، ليصبح النفي الذي يمثل الحكم الثانوي عادة دال على الترغيب في الفعل ويكتسب فعل المعصوم أصالة العمل به (٤٠)، كرواية الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن الحلبي: (قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة الليل والوتر في أول الليل في السفر إذا

هركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجا

تخوفت البرد أو كانت علة؟ قال: لا بأس أنا أفعل^(٤١).

فكانت القرينة هل الأصل، ونفي الحرج دال على الترغيب والتأكيد على صحة العمل، ومثله مارواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يكون له الوالد من غير أم أيفضل بعضهم على بعض قال: لا بأس، قال حريز: وحدثني معاوية وأبو كههمس إنهما سمعا أبا عبد الله يقول: صنع ذلك علي عليه السلام بأبنة الحسن وفعل ذلك الحسين بابنه علي (عليه السلام) وفعل أبي بي وفعلته أنا^(٤٢).

٣. نفي البأس الجزئي :

أي أن يتضمن إمضاء المعصوم جزءاً من السؤال دون جميع مافيه، لينفي البأس عن جزء ولا ينفيه عن جزء آخر، وهو ما يطلق عليه بالتفصيل في الحكم بين القبول والرفض ومثاله مارواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له يصلي الرجل وهو متلثم فقال: إمام على الأرض فلا وأما على الدابة فلا بأس^(٤٣).

فقد نفى البأس عن جزء من العرض، ولم يجز الخيار الآخر، وهي ظاهرة لها أهميتها في المجال الفقهي بين تحديد حلية العمل وحرمة في إطار السؤال الواحد، على العكس من النفي الكلي الذي يمثل كل ماتحدثنا عنه سابقا الذي هو عملية إيجاب ونفي للبأس بالجملة دون تفصيل.

٤. نفي البأس المكاني :

ربما يكون لتحديد الأمكنة الشرعية والمسافات والجهات دخل في توجيه الحكم الشرعي الناتج عن نفي البأس، ولعل مارواه عمار الساباطي وغيره عن أبي عبد الله (عليه السلام) ما يوضح المطلب، حيث قال انه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلي وبين يديه امرأة تصلي؟ قال: لا يصلي حتى يجعل بينها وبينه أكثر من عشرة أذرع وان كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينها وبينه مثل ذلك، فان كانت تصلي خلفه فلا بأس وان كانت تصيب ثوبه وان كانت المرأة قاعدة أو نائمة أو قائمة في غير صلاة فلا بأس حيث كانت^(٤٤).

فالحديث أولاً يؤكد على دقة المسافة بين المرأة والرجل في حال الصلاة، وثانياً ينفي البأس في حال غير الصلاة، وهكذا يكون للوضع المكاني أثناء العمل العبادي اثر في الأجزاء، ونفي البأس عن المكان في حال عدم التلبس بالفريضة هو الحد الفاصل بين الوجوب والإباحة.

٥. نفي البأس التخييري:

قد يستعمل نفي البأس في نص المعصوم للدلالة على التخيير في نوع الأداء العملي،

كالتخيير بين الفور والتراخي، أو التخيير في المولاة، والتخيير بين الصوم والإفطار في بعض المسائل أو غير ذلك، فيكون لنفي البأس أثر في تعدد خيارات المكلف مما يوفر له سعة في الأداء، ومثال ذلك رواية محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن عبدوس عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل جعل لله عليه نذر صيام سنة فلم يستطع؟ قال: يصوم شهرا وبعض الشهر الآخر، ثم قال: لا بأس أن يقطع الصوم^(٤٥)، أي لم يشترط التوالي في أداء صوم السنة، وباستطاعته بعد نفي البأس أن يؤدي نذره على عدة سنين أو عدة أشهر، كما إن بإمكانه مع القدرة أن يؤديه متوالياً، فهو بالخيار في عملية الأداء بناءً على نفي البأس في الرواية.

٦. نفي البأس السببي:

في جملة من الروايات يتصدى المعصوم (عليه السلام) لبيان سبب نفي البأس، أو يبين علة النفي بناءً على حاجة الرواية إلى التعليل بحكم ما تتضمنه من دلالة جديدة لم تكن مألوفة لدى الناس من قبل، الأمر الذي يعطي لبيان سبب صدور الحديث أهمية قصوى في هذا المجال، ومثال ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألت عن إخراج لحوم الأضاحي من منى فقال: كنا نقول لا يخرج شيء لحاجة الناس إليه فأما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه^(٤٦)، فأن نفي البأس مبني على حالة جديدة وتغيير جذري وهو ما يصلح أن يكون سبباً لنسخ الحكم القديم الذي أبدل بناءً على تغيير الواقع الاجتماعي، الأمر الذي أشارت إليه الرواية بوضوح، ولعل ما يقاربه نفي البأس عن التغيير المادي عندما تزول بعض أسبابه فتتغير مواصفاته المحرمة إلى مواصفات دون الحرمة، كما جاء في رواية عبد العزيز بن المهدي قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام: جعلت فداك العصير يصيرا خمرا فيصب عليه الخل وشي يغيره حتى يصير خلا؟ قال: لا بأس^(٤٧).

٧. نفي البأس الزماني:

للزمان أثر في مشروعية الكثير من الأفعال، فيكون نفي البأس عن بعضها استثناء، يحمل تبريراً مشروعاً للإتيان بها أمثال كراهة ألوطء للمسافر في شهر رمضان التي إباحتها بعض الروايات كما عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن أبيه قال سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل أتى أهله في شهر رمضان وهو مسافر، فقال: لا بأس^(٤٨)، وفي الظاهر أن نفي البأس جاء في الرواية بهدف إباحة زمان الفعل، حيث من المستهجن ألوطء نهار

حركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجا

رمضان والناس صيام، الأمر الذي أكدته روايات عديدة منها ما عن عبد الله بن سنان قال: سألته عن الرجل يأتي جاريته في شهر رمضان بالنهار في السفر فقال: (أما يعرف هذا حق شهر رمضان أن له في الليل سبحا طويلا) ^(٤٩).

وقد التفت الشيخ الطوسي إلى التناقض في الدلالة والذي يدور حول زمانية الفعل المتعلق بمشروعيته دون أصل حلية الفعل مجردا فحاول تبرير نفي البأس بأنه (محمول على من غلبته الشهوة ولم يتمكن من الصبر عليها ويخاف على نفسه الدخول في محذور فحينئذ أبيع له وطء المحللات، فإما من يقدر على الصبر عن ذلك فليس له أن يطء ..) ^(٥٠) وهكذا كان لنفي البأس عن الزمان اثر في تغيير العديد من الأحكام بنقلها من حال الحرمة أو الكراهة إلى وضع الحلية .

٨. نفي البأس التقييدي:

ترد الكثير من الروايات التي تتضمن نفي البأس ولكنها تحذر الوقوع في مضاعفاته، فلا يكون النفي مطلقا وإنما مقيدا بالحدز والاحتياط كما جاء عن حنان بن سدير قال: سألت أبا عبد الله عن الصائم يستنقع في الماء ؟ فقال: (لا بأس ولكن لا ينغمس فيه، والمرأة لا تستنقع في الماء لأنها تحمل الماء بفرجها) ^(٥١)، فالقدر المرفوع عنه الحرج هو إمكانية دخول الصائم حوض الماء بما هو دون الانغماس كليا فيه بالنسبة للرجل، أما المرأة فبما دون الفرج، مخافة دخول الماء إلى الجوف وانتقاض الصوم بسببه .

الخلاصة:

إن التشريع الإسلامي أفاد كثيرا من التنوع الدلالي للفظ العربية الأمر الذي يدعو إلى وصف اللغة بالثراء والموسوعية لانها وفرت للمشروع الإسلامي حركية في الاستنباط في مجال تفسير النصوص وفي إطار التعبير عن الواقع التشريعي والإفصاح عن الملابسات الفقهية المتعددة والتي وجدت في التعدد الدلالي للفظه متنفسا كبيرا أتاح لها الاختيار الدقيق في محاکاتها للإحكام الشرعية .

ولعل لفظة (لا بأس) هي مثال إنموذج لهذه الإفادة والتي أوضح هذا البحث مجالات الاستفادة منها في التعبير عن الأحكام المتناقضة في إطار السياقات المتعددة، فهي تفيد الوجوب تارة والاستحباب تارة أخرى و الكراهة ثلاثة والحرمة أحيانا . وهي تنبئ عن الترخيص في إتيان الأحكام كما قد تقرر لزومية أحكام أخرى، وقد تدل على الإباحة في بعض استعمالاتها وتكشف عن المحذور الشرعي في باب آخر، وهكذا

كما أكدت هذه الدراسة على إن استعمال (لا بأس) في حديث المعصومين (عليه السلام) لا يتفق مع استعمال لفظ (لا جناح) القرآني في الدلالة إن المراد اللغوي من الوضع هو نفي الحرج في اللفظيين، مما يدعم حركية اللغة العربية وتوافرها على إمكانيات غير محدودة في مجالات التعبير والتفسير والتأويل.

Abstract

Islamic legislation to be useful from semantic variety for Arabic word . this to led to description with encyclopedic ; because to make available for Islamic draft resolution kinetic in deduction in field of script explanation .

The word (laba's) perhaps example for this useful , which explained this research from it for expression about contradictory provision also this study was to stress that use the word (laba's) by infallible tradition (apeas upon of their) is don't to agree with use the word (lajunah) which koranic about semantics in spite of the linguistic wanted from making of the word was negation the scarification in two words .

This thing will support the kinetic for arabiah language and abundance about unlimited possibility in field of the expression , explanation , and interpretation .

هوامش البحث ومصادره

- (١) وسائل الشيعة الحر العاملي: ١/١٢٢ باب طهارة سور بقية الدواب .
- (٢) النساء / ١٠١
- (٣) تفسير الميزان ، الطباطبائي : ٥/٦١
- (٤) البقرة / ١٥٨
- (٥) الجامع لإحكام القرآن: ١/١٨٢
- (٦) الطبرسي ، مجمع البيان : ٢/٢٣٩
- (٧) الطباطبائي ، الميزان : ٥/٦١
- (٨) المامقاني ، مقياس الهداية: ١/٢١٧
- (٩) مجمع البحرين : ٤/٥٣٥
- (١٠) تاريخ الغيبة الصغرى: ١/٤٧٤

هركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجاً

- (١١) الطبرسي :، الاحتجاج: ٣١١/٢
(١٢) وسائل الشيعة : ٧٨/١
(١٣) نفسه: ١٢٦/١
(١٤) ظ: نفسه: كتاب الطهارة ، باب ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥
(١٥) ظ: صحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين برقم ٢٧٣
(١٦) الكشميري ، فيض الباري شرح صحيح البخاري : ٤٩٤-٤٩٥
(١٧) الوسائل : ٥٢٥/١
(١٨) الوسائل : ٥٢٥/١
(١٩) الصدوق : من ليحضره الفقيه : ٤٤٢ / ٢ ، الكليني ، الكافي : ٢٧٧/٤
(٢٠) الفقيه : ٣٥/٢
(٢١) نفسه : ٣٦/٢
(٢٢) الوسائل : ١٢٦/١
(٢٣) الطوسي الاستبصار : ٩٤٥ ح
(٢٤) الطوسي الاستبصار : ٩٤٥ ح
(٢٥) نفسه : ١١٣ / ٢
(٢٦) الفقيه : ١١٣/٢
(٢٧) الكافي : ١٠٤/٤
(٢٨) الكافي : ٣٤٠/٤
(٢٩) الفقيه: ٣٩٩/٢
(٣٠) الطوسي تهذيب الاحكام: ٣٩/٤
(٣١) الطوسي تهذيب الإحكام: ٣٩٦/٤
(٣٢) نفسه
(٣٣) وسائل الشيعة: ٣٦١/١ باب كيفية غسل الجنابة ترتيماً وارتماً
(٣٤) الطوسي التهذيب: ٢٤٧/٤
(٣٥) الطوسي، التهذيب: ٢٤٧/٤
(٣٦) الطوسي/التهذيب: ٢٤٦ ح ٢١٥٤
(٣٧) الطوسي/التهذيب : ٢٤٦ ح ٢١٥٤
(٣٨) الطوسي التهذيب : ٢٤٧/٤
(٣٩) الطوسي، التهذيب: ٢٦٥/١ ح ٢٣٥٦
(٤٠) نفسه: ٢٥٠/١ ح ٢٢٠٥
(٤١) الطوسي، الاستبصار: ٩٤٦ باب عطية الوالد لولده في حال المرض ٧٦ ح ٣
(٤٢) نفسه: ٢٣٥٧ ح ٢٦٦
(٤٣) الطوسي التهذيب : ٢٢٩/١ ح ٢٤٤١

هركية اللفظ العربي في مجال الدراسات التشريعية دلالة (نفي البأس) في الحديث الشريف إنموذجاً

(٤٤) نفسه : ٢٧٥/١ ح ٢٤٥٢

(٤٥) لطوسي، التهذيب: ٥٧٥/١ ج ٥١٧٠

(٤٦) نفسه: ٦٦٤/١ ح ٦٠٠٣

(٤٧) الطوسي الاستبصار: ٩٢٢ باب : الخمر يصير خلا بما يطرح فيه ح ٥

(٤٨) الطوسي : التهذيب : ٥٤٦/٤ ح ٤٨٩١

(٤٩) نفسه : ح ٤٨٩٠

(٥٠) تهذيب الاحكام : ٥٤٦ / ٤

(٥١) نفسه : ح ٤٩٧٣